

خطة البحث

تأثير التضخم على الاقتصاد السعودي

دراسة قياسية على التضخم الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة من 2021 - 2023

222000662	عبدالله يوسف القشيميط	الباحثان
222000669	مريم صالح الزهراني	
	د. وليد سليمان	المشرف

تهديد:

هل التضخم يعتبر أمراً سلبياً أو إيجابياً؟ سيتم الإجابة على هذا السؤال من خلال بحثنا لكن دعونا نعترف أن ما يمر به العالم من مستويات التضخم لم نصل له منذ عقود، حيث تشير الأرقام أن هذه المستويات تعتبر هي الأعلى على مدار الأربعين سنة الماضية.

و يعد التضخم من أهم القضايا الاقتصادية التي تحظى بإهتمام كافة المؤسسات الاقتصادية والسياسية، نظراً لأثارها الجسيمة على مختلف المجالات، ولهذا تجد كثير من الدول تعاني من التضخم لسنوات طويلة، وبعض تلك الدول لازالت تواجه ضغوط بين الحين والآخر، ولهذا نجد أن كثير من الاقتصاديين يسلطون الضوء على تلك الظاهرة لمعرفة أسباب وحلول تلك المشكلة.

وتاريخياً ظهر التضخم أول مرة في المملكة العربية السعودية في عام 1975م حيث بلغ مستوى التضخم 34.4% وكان مهددا لمستوى معيشة المواطن، وكانت الأسباب في تلك الحقبة تختلف نوعاً ما عن الأسباب التي نواجهها في السنوات الحالية، حيث كان السبب الرئيسي في ذلك الوقت عدم مواكبة العرض الكلي للنمو المتزايد في الطلب الكلي للاقتصاد السعودي، كما ساهمت الزيادة في الأجور والرواتب بشكل كبير بارتفاع مستويات التضخم في ذلك الوقت.

ونعود للوضع الراهن من خلال السنوات الثلاث 2021-2022-2023 فقد أصبح العالم يشعر بالقلق من أثر تلك الإرتفاعات بأسعار السلع والخدمات، حيث كان النقص في سلاسل الإمداد قد ساهم بشكل كبير من الإرتفاعات التي شهدناها في العامين 2021 و 2022 ، أيضاً لاحقاً إرتفاعات في الغذاء وأسعار الطاقة في عام 2023، وأدى تمويل العجز في ميزانيات الدول والضخ الهائل للسيولة النقدية وزيادة المعروض النقدي الذي حصل عامي 2021 و 2022 بالمساهمة أيضاً في إرتفاع مستويات التضخم.

و الاقتصاد السعودي لم ينجو من ذلك التضخم، حيث أخذ نصيبه من ذلك، وكانت البداية من جائحة كورونا والتي كانت أحد المسببات الرئيسية للإرتفاعات، واستمرت مستويات التضخم بالتفاوت خلال السنوات 2021 و 2022 و 2023 والتي تمثل أيضاً سنوات بحثنا.

مشكلة البحث

إذا نظرنا إلى الاقتصادات العالمية سنجد أنها ما زالت تعاني من مشاكل التضخم، وأسبابها كثيرة وأبرزها نقص في سلاسل الإمداد و إرتفاع السلع الأساسية والأعلاف وأسعار الطاقة وكلها جاءت متتالية بداية من جائحة كورونا التي ألقت بضلالها على سنة 2021 و 2022 بالتحديد.

والاقتصاد السعودي تأثر بذلك التضخم الذي بدأ يعاني منه منذو جائحة كورونا والتي كانت هي البداية الحقيقية من إرتفاع مستويات التضخم في الاقتصاد السعودي، والتضخم في الاقتصاد السعودي لكن إذا لم يكن هناك نمو حقيقي وكبح جماح هذا التضخم الذي قد يدمر اقتصادات دول فستكون العواقب وخيمة.

وبناء على ذلك فإن السؤال الرئيسي الذي يدور حوله مشكلة البحث :

ما مدى تأثير التضخم على الاقتصاد السعودي ؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

كيف يتم السيطرة على التضخم في الاقتصاد السعودي؟

ما هي المستويات المقبولة لذلك التضخم ؟

فرضيات البحث

سيقوم الباحثان باختبار الفرضيات التالية:

1- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

ويتفرع منها:

1.1- هناك علاقة توازنه طويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي السعودي.

2- يؤثر ارتفاع معدل التضخم على معدلات النمو الاقتصادي تأثيرا ذا دلالة إحصائية

3- هناك علاقة ذات اتجاهين (تأثير - تأثير) بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي السعودي.

4- تؤثر مسببات التضخم مثل (الكوارث الطبيعية - الحروب - أسعار الطاقة - البطالة) تأثيرا ذو دلالة إحصائية

على معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

أهمية البحث

■ **الأهمية النظرية:** تأتي الأهمية النظرية لهذا البحث من فائدته في إثراء المحتوى العربي والأجنبي وذلك لقلة الأبحاث الحديثة

التي تناولت موضوع التضخم ومدى تأثيره على الاقتصاد السعودي والعالمي.

■ **الأهمية العملية:** تأتي الأهمية العلمية للبحث من فائدته في دراسة لأثر التضخم على الاقتصاد السعودي في السنوات

الأخيرة.

أهداف البحث

في ضوء مشكلة وقلة الدراسات المحلية في التضخم وأثره على الاقتصاد السعودي فإن البحث يهدف إلى تحقيق الأمور الآتية:

1. البحث عن مدى تأثير التضخم على الاقتصاد السعودي إيجابيا وسلبيا.
2. التعرف على الأسباب التي أدت الى التضخم ومدى تأثير كل سبب على الاقتصاد المحلي وبالتالي العالمي.
3. الوقوف على مدى وجود علاقة جوهريّة بين التضخم ومستوى الدخل للمواطنين, ونسبة تأثير ذلك على الاقتصاد حاليا ومستقبليا.
4. التعرف على دور البنك المركزي للحفاظ على مستويات التضخم على مدى السنوات التي يستهدفها هذا البحث.

مجال البحث

يتمثل مجال البحث في المحددات التالية:

1. الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على البحث عن التضخم في الاقتصادي السعودي.
2. الحدود البشرية: تقتصر الدراسة على العاملين في مجال الاقتصاد (الشركات – البنوك – المؤسسات – الجهات الحكومية).
3. الحدود المكانية: سيتم تطبيق الدراسة على المملكة العربية السعودية.
4. الحدود الزمانية: تستهدف هذه الدراسة السنوات 2021, 2022, 2023.

منهج البحث

سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

مصادر جمع المعلومات

سيكون هناك نوعين من المصادر:

- أ- أدوات جمع المعلومات ذات العلاقة بالجانب النظري: وتتجسد في المصادر والمراجع الأجنبية والعربية، ومناقشة بعض النتائج والدراسات التي تتوافق مع إطار متغيرات البحث.
- ب- أدوات جمع المعلومات المتعلقة بالجانب الميداني: وتنحصر في أداة الاستبانة للحصول على البيانات الأولية للبحث وسيتم اعتماد مقياس (Likert)، لقياس استجابات أفراد العينة بصدد فرضيات البحث وعدة فقرات تدرج تحت كل فرضية.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لمحاور موضوع الدراسة وتناولته من زوايا مختلفة، وسوف يتم استعراض الدراسات السابقة التي سيتم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملاحظاتها، هذا ويمكن الإشارة إلى أن الدراسات التي تم الاستفادة منها جاءت في الفترة الزمنية بين (2016) و(2022) وعددها 4 دراسات (، وشملت بيانات مؤسسية وجغرافية متنوعة، وتنوعت في أدواتها البحثية ومجتمع البحث التي استهدفتها. وسوف يتم تناول الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث من الأقدم إلى الأحدث وفقاً للتالي:

هدفت دراسة (شمعون، 2016) إلى التعرف على تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة (1986-2015) حيث هدفت الدراسة الى التعرف على اتجاه العلاقة التوازنية بين التغير في معدل التضخم (INFR) في المملكة العربية السعودية والتغير في معدل النمو الناتج المحلي (GDP) وقياسها في الأجل الطويل، وقد اعتد الباحث على منهجية التكامل المشترك لجوهانسن ونموذج تصحيح الخطأ ECM واختبار السببية لجرانجر، وأكدت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم وبين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وأوصى الباحث ببعض الإجراءات والسياسات الاقتصادية للحد من ارتفاع معدل التضخم وتجنب اثاره السلبية على النمو الاقتصادي بالمملكة.

وتناولت دراسة (رحومه و الصالحى ، 2018) موضوع أثر التضخم على النمو الاقتصادي في ليبيا، حيث هدفت الدراسة الى القاء الضوء على أثر التضخم على النمو الاقتصادي وافترضت وجود علاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وتوصلت الى اثبات وجود هذه العلاقة ، وأيضاً الى أن النمو الاقتصادي يتناسب طردياً مع التضخم .

اما دراسة (عبداللطيف، 2020) فقد تطرقت الى دراسة العلاقة بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (1961-2018) حيث هدفت الدراسة الى التعرف على طبيعة العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي واتجاهاتها في مصر، وقد استخدمت الدراسة الأسلوب الاستنباطي والأسلوب الاستقرائي ، وتوصلت الى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي وكذلك عدم وجود تأثير معنوي للصادرات والواردات السلعية والخدمية على معدل النمو الاقتصادي.

في حين أن دراسة (زروق، 2022) قد سعت الى التعرف على أثر معدلات التضخم على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) ، حيث هدفت الدراسة الى البحث فيما إذا كان معدل التضخم قد أثر على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر ، وتوضيح العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في النظريات الاقتصادية ، واستخدمت الدراسة نموذج VAR وتم التوصل في النهاية الى أن معدل التضخم لا يؤثر على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

المتغير المستقل والمتغير التابع

المتغير المستقل: التضخم

المتغير التابع: الاقتصاد السعودي

مصطلحات البحث

المصطلح الأول : التضخم الاقتصادي

المصطلح الثاني: الاقتصادي السعودي

المصطلح الثالث: النمو

المصطلح الرابع: الناتج المحلي

هيكل البحث

ستكون هيكلية البحث على النحو التالي:

1. المخلص
2. الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة
3. الفصل الثاني:
 - المبحث الأول: التضخم وأسبابه
 - المبحث الثاني: الاقتصادي السعودي
 - المبحث الثالث: مدى تأثير التضخم على الاقتصاد السعودي
4. الفصل الثالث: دراسة الحالة والتحليل
5. الفصل الرابع: النتائج والتوصيات والدراسات المقترحة